الفصل الثاني
المعجـزة

- مفهوم المعجزة .
- شروط المعجزة .
- دلالة المعجزة .
- أقسام المعجزة .
- نتائج الفصل .

obeikandl.com

obeikandl.com

تقدم لنا في الفصل السابق أن سعادة الإنسانية ورقيها، ونجاتها في الدارين متوقف على بعثه الرسل، وهي أمر ممكن في ذاته، موجود في الواقع، لا ينكره إلا معاند، أو مكابر - ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[1].

ولكن لا يصلح لهذه المهمة الصعبة كل الناس، وإنما تناط بأناس متميزين بين أقرانهم - منذ نشأتهم - بحسن الخلق، وصدق الحديث وقوة الشخصية، والبعد عن كل ما من شأنه أن يخدش سيرتهم، أو يعكر صفو حياتهم...

وهذه الدرجة لا تنال بالاكتساب، ولا يصل إليها الإنسان بالرياضات، ولا بالزهد والعبادات، وإنما هي عطية ورحمة يمنحها الله لمن يصطفي من عباده، ويخصهم بالآيات، والعلامات الدالة على صدقهم في أنهم سفراء بينه وبين بني جنسهم من البشر، ليبينوا لهم المنهج الإلهي، ويرشدوهم إلى الطريق المستقيم.

وقد اصطلح المتكلمون على إطلاق اسم «المعجزة» على هذا النوع من الآيات:

أولاً: مفهوم المعجزة:

المعجزة في اللغة: مأخوذة من العجز المقابل للقدرة، وحقيقة الإعجاز: إثبات العجز في الغير، ثم استعمل الإعجاز في لازم معناه الحقيقي، وهو إظهار العجز، ثم أسند مجازاً إلى ما هو سبب العجز، وجعل اسماً له، من قبيل إسناد الشيء إلى سببه، فالتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية، أو هي للمبالغة كما في العلامة والفهامة...

وفي اصطلاح المتكلمين: أمر يظهر بخلاف العادة على يد مدعي النبوة عند تحدي المنكرين، على وجه يُعجز المنكرين عن الإتيان بمثله[2].

---

(1) الآية 24 من سورة فاطر.

(2) تقريب العقائد النسفية، طاهر عبد المجيد، ص 231.

وهناك تعريفات أخرى للمعجزة، ترجع في مجملها إلى الاختلاف في شروطها، والفرق بينها وبين غيرها من الخوارق:

فالأيجي يعرفها بقوله: بأنها ما قصد بها إظهار صدق من ادعى أنه رسول الله[1].

ويعرفها «الجويني»: بأنها فعل لله، خارقة للعادة، متحدىً بها، تظهر على وفق الدعوى، لا تتقدم على الدعوة، ولا تظهر مكذبة للنبي[2].

ويعرفها «القاضي عبد الجبار» بقوله: الفعل الذي يدل على صدق المدعي للنبوة[3].

فالأمر: جنس في التعريف، يشمل القول كالقرآن الكريم، والفعل كنبع الماء من بين أصابعه ـ صلى الله عليه وسلم ـ والترك كعدم إحراق النار لإبراهيم ـ عليه السلام ـ.

تظهر بخلاف العادة: مخرج لما اعتاد الناس وقوعه من الأمور التي تحدث في الكون بصورة مطردة، مثل شروق الشمس من المشرق، وبدو الزهر في الربيع...

يعجز المنكرين: مخرج للسحر والشعوذة، فإن للسحر قواعد يقتدر بها على أفعال غريبة، بالنظر لمن جهل تلك القواعد.

وكذلك الشعوذة التي تقوم على خفة اليد، بواسطتها ترى أشياء كأنها حقيقية، وهي مرتبطة بأسباب لو علمها الناس لما كانت غريبة، بل كانت في دائرة الأمور المعتادة[4].

---

(1) شرح المواقف، للأيجي 8/ 222، 223.

(2) انظر: الإرشاد، لإمام الحرمين ص 261 ـ 266.

(3) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار ص 568 ـ 571.

(4) انظر: شرح المقاصد، للتفتازاني 5/ 11، وتقريب العقائد النسفية، للطاهر عبد المجيد، ص 211، 212. وتبصرة الأدلة، لأبي المعين النسفي 1/ 468 وما بعدها.

ثانياً: شروط المعجزة:

من مفهوم المعجزة يتبين لنا أن لها شروطاً لابد من تحققها، حتى يتم بها الإعجاز:

1 ـ أن يكون ذلك الأمر من الله ـ تعالى ـ وليس من متعلقات قدرة العبد، لأنها دليل قاطع على تصديق الله ـ تعالى ـ لنبيه في دعواه. وهذا الشرط، وإن كان في الظاهر لا حاجة إلى اشتراطه، لأن كل ما في الوجود لا يقدر على إيجاده إلا الله ـ تعالى ـ فهو خالق كل شيء، ولا يستقل غيره بإحداث أي شيء، غير أنهم اشترطوا ذلك، لإخراج «أفعال العباد» التي يوجدها الله بواسطتهم، أو بواسطة قدرة أودعها الله فيهم.

فهذا الشرط لرفع الإيهام، وإثبات انفراده ـ تعالى ـ بإيجاد المعجزة تأييداً لمدعي النبوة.

وقد أفاض «القاضي عبد الجبار» في الاستدلال العقلي على ضرورة كون المعجزة فعلاً إلهياً: اعلم أن ما يصح من العبد أن يفعله، أو يجري هذا المجرى، لا يجوز أن يكون دالاً على صدقه فيما يدعيه من النبوة، وإن كان واقعاً من قبله ـ تعالى ـ لأننا لا نعلم أنه وقع منه ـ تعالى ـ فلا يصح أن يكون دالاً على صدقه، إذ لو جاز ذلك لجاز فيما يكون من قبل غيره من العباد مثله[1]. . . . وإذا كانت المعجزة لابد وأن تكون فعلاً إلهياً، خارجاً عن مقدور البشر، فهذا الخروج يكون على شقين:

الشق الأول: ألا يدخل جنسه تحت قدرة البشر، مثل إحياء الموتى، وانفلاق البحر، واختراع الأجسام والألوان. . .

---

(1) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبد الجبار 15/ 200، 201، تحقيق: الدكتور محمد الخضري والدكتور محمود قاسم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (1385هـ 1965م). الناشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

الثاني: ألا يدخل تحت قدرتهم، على الوجه الذي أظهره الله عليه، وإن كان في مقدورهم أن يكتسبوا مثل أبعاضه. وذلك مثل كلامهم المنظوم نظم القرآن، في فصاحته وبلاغته، التي تفارق بلاغة البلغاء، وإن كانت جنس العبارات، ومفردات الألفاظ، وبعض أنواع التراكيب منها مقدوراً للعباد[1].

2 ـ أن تكون خارقة للعادة، والنواميس الطبيعية، لأنها بمنزلة التصديق القولي من الله لرسوله.

والمراد خرق عادة جميع القبيل الذي يتحداهم الرسول بمثله، ويحتج به على نبوته. ولهذا فإن الله قد تحدى بالقرآن: الإنس والجن، باعتبار أن دعوة «محمد» ـ صلى الله عليه وسلم ـ موجهة إليهما. فإعجاز أمة الدعوة على معارضتها ضروري، حتى تقوم الحجة عليهم.

3 ـ أن يكون ظهورها على يد مدعي النبوة والرسالة، والمراد ظهورها على وجه يدل على اختصاصه بها دون غيره، سواء كانت متصلة به أم مفارقة له. ومعنى اختصاصه بها: يجب أن يكون متعلقاً بادعائه النبوة والرسالة، على حد تعلق التصديق به، ولا يعتبر غير ذلك. حينئذ لا فرق بين أن يكون حالاً فيه، أو في غيره من الأجسام. وأن يكون قريباً منه، أو بعيداً عنه... لأن المعجزة دالة على حال الدعوى، فيجب أن تكون متعلقة بها[2].

4 ـ أن تكون مقارنة لدعوى النبوة حقيقة، أو حكماً، بأن تتأخر بزمن يسير، لأنها شهادة، وهي لا تكون قبل الدعوة، والمقصود تقدم الدعوى حتى ترتبط بها المعجزة على جهة تصديق دعوى النبوة، فلو ظهرت آية وانقضت، فقال قائل: أنا نبي، وهذا الذي مضى آيتي لا يصدق، إذ لا تعلق لها بدعواه، فلا تكون بالدلالة

---

(1) انظر: أصول الدين للبغدادي، ص 171، 172 بتصرف. الطبعة الثانية 1400هـ ـ 1980م. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

(2) المغني، للقاضي عبد الجبار، 15/ 210. بتصرف.

على صدقه، أحق منه بالدلالة على صدق غيره. وأما الخوارق التي ظهرت على يد الأنبياء قبل البعثة، فهي إرهاصات وتأسيس لقاعدة النبوة والرسالة.

يقول صاحب المواقف: فإن قيل ما ذكرتموه من امتناع تقدم المعجز عن الدعوى، يفضي إلى إبطال كثير من المعجزات المنقولة على الأنبياء: مثل كلام «عيسى» في المهد. وتساقط الرطب الجني عليه من النخلة اليابسة، فإنهما معجزتان له مع تقدمهما على الدعوة.

ومعجزات الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ: من شق بطنه، وغسل قلبه، وإظلال الغمامة... فإنها كلها متقدمة على دعوى الرسالة.

قلنا: تلك الخوارق المتقدمة على الدعوى، ليست معجزات، وإنما هي كرامات، وظهورها على الأولياء جائزة، والأنبياء قبل نبوتهم لا يقصرون على درجة الأولياء، وحينئذ تسمى إرهاصاً، أي تأسيساً للنبوة[1].

وأما من ينكر الكرامات كالمعتزلة، فقد جعلوا أمثال ذلك معجزة لنبي آخر في العصر الذي ظهرت فيه. وهو ما فعله «القاضي عبد الجبار» وتمحل فيه، وحاول الربط بين بعضها، وبين بعض الأنبياء، في الوقت الذي لم يثبت فيه أن أحدهم ادعاها معجزة لدعوته، ولا علاقة لها برسالتهم، يضاف إلى ذلك أن بعضها كان في زمن ليس فيه أنبياء، كما هو الحال بالنسبة لنبينا ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وخلص إلى القول: إن الواجب على المكلف لو شاهد انشقاق القمر، أو رجوع الشمس أن يعلم في الجملة أنه معجز لنبي، وإن لم يعرفوه على التفصيل[2].

وأما التأخر عن الدعوى، فإن كان بزمن يسير يعتاد مثله فلا إشكال، وإن كان بزمن طويل، كأن يقول ـ مثلاً ـ: معجزتي أن يحصل «كذا» بعد شهر، ثم حصل ذلك المعجز فاتفقوا على أنه دال على ثبوت النبوة، لأنه إخبار بالغيب، فيكون مقارناً للدعوى، لكن تخلف عنها علمنا بكونه معجزاً، غاية ما في الأمر، أنه لا

---

(1) شرح المواقف 8/ 225، 226.

(2) المغني 15/ 215.

يجب على الناس التصديق بنبوته، ومتابعته في الزمان الواقع بين الإخبار، وحصول الموعود به، لفقد شرط التكليف، وهو العلم بكونه معجزاً، وذلك إنما يحصل بعد وجود ما وعد به[1].

5 ـ أن تكون موافقة للدعوى، ومصدقة له، فلو قال: معجزتي انفلاق البحر ـ مثلاً ـ فانفلق الجدار لا يكون صادقاً. وكذلك إذا قال: معجزتي نطق هذا الجماد، فنطق بأنه كذاب، لما كانت المعجزة دليلاً على صدقه، بل تكون دليلاً على كذبه. بخلاف إذا ما ادعى أن معجزته إحياء ميت ما، فكذبه بعد ما أحياه الله، بشرط أن تستمر حياته مدة، لأن المعجزة قد تحققت بالإحياء، والتصديق أو التكذيب يرجع إلى اختياره.

أما إذا عادت الحياة إليه لحظة قصيرة، ونطق بالتكذيب، فإن الإعجاز يبطل بها ـ كما قال صاحب المواقف[2] ـ لأنه كأنه أحيي للتكذيب.

وعلى أية حال، فإنه يجب التفرقة بين حالين: حال يستكمل فيها ذلك الشخص مقومات الحياة، ويسمع فيها دعوى الرسول للرسالة، كما سمعها غيره، فتكذيبه للرسول في هذه الحال لا يطعن في دلالة المعجزة، طالت حياته أم قصرت.

الحالة الثانية: وهي التي لا يستكمل فيها مقومات الاختيار، أو لا يسمع دعوى الرسول للرسالة... فيكون تكذيبه في هذه الحالة مخلاً بصحة الإعجاز، ولا تكفي في ذلك حياته، فيستوي في ذلك مع الجماد، والحيوان الأبكم.

وإذا حدث عكس ما ادعى، كما حُكِيَ عن «مسيلمة الكذاب» أنه تفل في بئر مالحة لتصير عذبة، فنضب ماؤها ـ كان ذلك تكذيباً له.

و«القاضي عبد الجبار» ينكر حدوث مثل هذه الصورة، فيقول: وفي أصحابنا من ذهب إلى أن المعجز إن لم يكن مطابقاً، وكان بالعكس، فإنه يدل على التكذيب، كما حُكِيَ عن «مسيلمة»... وذلك مما لا أصل له عندنا. وما هذا

---

(1) شرح المواقف 8/ 226، 227. بتصرف.

(2) المرجع السابق 8/ 224.

حاله، فإنه لا يجوز على الله ـ تعالى ـ لأنه إذا أراد تكذيب شخص كان يمكنه ذلك، أن لا يظهر عليه المعجز عقب دعواه، فإحداث شيء آخر، والحال ما قلناه، يكون عبثاً لا فائدة فيه[1].

6 ـ أن يتعذر معارضتها، لأنه لو ظهر الناقض للعادة على يد مدعي النبوة، ثم ظهر مثله على يدي المتحدَّى به لخرج عند المعارضة عن الدلالة، لأنه أصبح دليلاً على الشيء وضده، وما هذا سبيله لا يكون دليلاً[2].

والمعجزة ممكنة عقلاً، وقد وقعت فعلاً، أما أنها ممكنة عقلاً، فلأنها وإن كانت مخالفة للسير الطبيعي، فإن الذي ربط المسببات بالأسباب هو موجد الكائنات، وليس بالممتنع عليه عقلاً أن يضع نواميس خاصة بخوارق العادات. وقد وضع تلك النواميس فعلاً، إذ قد رأينا أثر ذلك على أيدي الأنبياء، ومن اصطفاهم لرسالته.

وقد اتفقت كلمة المتكلمين على أن المعجزة، وخوارق العادات التي تظهر على أيدي الأنبياء هي الطريق لإثبات النبوة. بل إن الفلاسفة الإسلاميين ـ أيضاً ـ يقررون هذا المنهج، وإن كانوا يفرقون بين المعجزة الحسية، إذ يجعلونها لعامة الناس، والمعنوية التي لا تكون إلا للخواص من الناس.

يقول «ابن تيمية»: إن هذه الطريقة من أتم الطرق عند أهل الكلام والنظر، حيث يقررون نبوة الأنبياء بالمعجزات[3].

ويقول «أبو منصور البغدادي» ـ معبراً عن رأي الأشاعرة ـ: قالوا: لابد للنبي من معجزة تدل على صدقه، فإذا ظهرت عليه معجزة واحدة، تدل على صدقه، وعجزوا عن معارضته بمثلها، فقد لزمتهم الحجة في وجوب تصديقه، ووجوب طاعته[4].

---

(1) انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار. ص 570، 571.

(2) انظر: تقريب العقائد النسفية ص 213 ـ 214. وتبصرة الأدلة 1/ 469.

(3) شرح العقيدة الأصفهانية ص 77. مرجع سابق.

(4) الفرق بين الفرق ص 207.

ويقول «أبو المعين النسفي» ـ موضحاً وجهة نظر الماتريدية ـ: إن كل من ادعى دعوة، كانت صحة دعواه متعلقة باستجماع معان أربعة:

أولها: كون الدعوة في حيز الإمكان، فإن من ادعى ما هو ممتنع محال في نفسه، رد قوله بأول وهلة.

والثاني: أن يأتي ببينة مطابقة للدعوى.

والثالث: أن تكون دواعي الخرج منتفية عن بينته.

والرابع: سلامة الدعوى، والبينة عن مناقضة ترد عليهما، أو على أحدهما[1].

ويقول «القاضي عبد الجبار» ـ من المعتزلة ـ: إن الله إذا بعث إلينا رسولاً، ليعرفنا المصالح، فلا بد من أن يدعي النبوة، ويظهر فيه العلم المعجز الدال على صدقه عقيب دعواه للنبوة[2].

ومن هنا فإن جمهور المتكلمين متفقون على أن المعجزة هي الأساس عندهم في الاستدلال على إثبات النبوة، وإن كانوا لا ينكرون الوجوه الأخرى في إثبات النبوة.

ويقول «سعد الدين التفتازاني»: لا خفاء في ثبوت النبوة بخلق العلم الضروري كعلم «الصديق» ـ رضي الله عنه ـ، وبخبر من ثبتت عصمته عن الكذب، كنصوص التوراة، والإنجيل في نبوة نبينا ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكإخبار «موسى» ـ عليه السلام ـ بنبوة «هارون» و«كالب» و«يوشع» عليهم السلام.

وما ذكره «إمام الحرمين»: من أنه لا يمكن نصب دليل على النبوة، سوى المعجزة، لأن ما يقدر دليلاً إن لم يكن خارقاً للعادة، أو كان خارقاً، ولم يكن مقروناً بالدعوة، لم يصلح دليلاً، للاتفاق على جواز وقوع الخوارق من الله ابتداءً، محمول على ما يصلح دليلاً على النبوة بالإطلاق، وحجة على المنكرين بالنسبة إلى كل نبي[3].

---

(1) تبصرة الأدلة 1/ 483.

(2) شرح الأصول الخمسة ص 568.

(3) انظر: شرح المقاصد، 5/ 19.

وخلاصة القول: إن جمهور المتكلمين، والفلاسفة الإسلاميين متفقون على أن المعجزة هي المنهج الأساسي في الاستدلال على صدق الأنبياء، حسية كانت أو معنوية ـ مع اختلاف في التفاصيل ـ إلا أنهم مع اعتمادهم على هذا المنهج، لا ينكرون الطرق الأخرى: من مثل أخلاقهم الحميدة، وأوصافهم الشريفة. . .

وإذا حصلت المعجزة التي هي شهادةٌ من الله ـ تعالى ـ على صدق الرسول في دعوى الرسالة، حصل الجزم بصدقه في دعوى النبوة والرسالة.

obeikandl.com

ثالثاً: دلالة المعجزة:

إن ظهور الفعل الإلهي الخارق لمجرى السنن الكونية، على يد مدعي النبوة، لا يكون له من مدلول سوى تصديق الله له في دعواه الرسالة، وأنه مبعوث من الحق إلى الخلق، وكل من صدقه الله في شيء، كان صادقاً فيه لا محالة، فإذا ادعى الرسول الرسالة عن الله، وأخبر قومه بأنه سيظهر آية تدل على صدقه، ثم اتجه إلى الله، بلسان الحال أو المقال، طالباً تصديقه، فأظهر الله على يديه ما طلب، مما يتعذر على غيره معارضته، كان ذلك اختصاصاً منه لهذا الرسول، دالاً على صدقه. فهو تصديق عملي قائم مقام التصديق القولي.

وقد اختلف المتكلمون في وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول:

أ ـ فمعظم الأشاعرة على أنها دلالة عادية، إذ من أوَّلِ أَنْ خلق الله العالم ما وجدنا كاذباً في دعوى النبوة، خيل بسحر أو غيره، إلا وأظهر الله فضيحته. فتأييد من ادعى الرسالة، بأمر خارق للعادة، موافق لدعواه، يدل على صدقه بموجب العادة. ولا يقدح في وجوب تصديقه بطريق العادة، احتمال كذبه عقلاً، فإن الإمكان الذاتي لا ينافي العلم القطعي عادة.

يقول «الأيجي»: وهي عندنا إجراء الله عادته بخلق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة. فإن إظهار المعجزة على يد الكاذب، وإن كان ممكناً عقلاً، فمعلوم انتفاؤه عادة؛ فلا تكون دلالته عقلية، لتخلف الصدق عنه في الكاذب[1].

ويذكر «الأشاعرة» مثالاً لتوضيح هذه الأدلة خلاصته: أنه إذا ادعى رجل أمام ملأ من الناس، أني رسول هذا الملك إليكم، ثم قال للملك: إن كنتُ صادقاً فخالف عادتك، ففعل كان ذلك بمنزلة التصديق بصريح مقاله، ولا يشك أحد في صدقه بقرينة الحال.

---

(1) شرح المواقف، 8/ 228، 229.

ثم يعقب «صاحب المواقف» على هذا المثال بقوله: وليس هذا من قبيل قياس الغائب على الشاهد، حتى يتجه عليه أن الشاهد تعلل أفعاله بالأغراض، لأنه يراعي المصالح، ويدرأ المفاسد، بخلاف الغائب، فإنه لا يبالي بالمصلحة والمفسدة، فلا يصح القياس.

بل ندعي أن ظهور المعجزة يفيد علماً بالصدق، وأن كونه مفيداً له معلوم لنا بالضرورة العادية[1].

والواقع أن هذا الاتجاه - في نظري - فيه شيء من الإفراط والمبالغة في إنكار الغرض في فعله تعالى، إذ إن هناك فرقاً بين مفهوم الغرض عند البشر في أفعالهم، فهم يسعون إلى غرض وغاية تجلب لهم مصلحة، أو تدفع عنهم مضرة.

لكن الفعل الإلهي، وإن انتفت عنه الأغراض، فلن ينتفي عنه ما في الأفعال من الحكم البالغة، والخير العميم للناس جميعاً، فليس صحيحاً إذن أن الله لا يفعل شيئاً لشيء، فإن ذلك عين العبث، وهو نقص يتنزه عنه الباري سبحانه. فقصد الله إلى تصديق الأنبياء بالمعجزات حقيقة واضحة تشهد لها قرائن الأحوال، ولا استحالة في ذلك التصديق، وإنما المحال أن يفعلها على غير ذلك الوجه من الحكمة. ولما كانت المعجزة إنما تكون من جنس ما نبغ فيه القوم، ووصلوا فيه إلى أقصى غايات الطاقة البشرية، فإن دلالتها تثبت في حق العالمين بجنسها القادرين على معارضتها بعجزهم عنها، وفي حق من دونهم بطريق الأولى، لأنهم أعجز منهم.

وخلاصة القول: إن المعجزة لا تنفك عن الدلالة على الصدق ضرورة فلا يجوز ظهورها على يد الكاذب.

ب - ذهب «إمام الحرمين»: إلى أن دلالة المعجزة، دلالة وضعية، كدلالة الألفاظ على معانيها، فإظهار المعجزة على يد النبي، ينزل منزلة قوله تعالى: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني، فدلالة هذه الألفاظ على معانيها دلالة وضعية، لذلك

---

(1) نفس المصدر السابق 8/ 229.

قرر «الإمام» أنه يستحيل ظهورها على يد الكاذب، لأنها تتضمن التصديق، فوجب اختصاصها بدعوى الصادق[1].

وقد وافق «الغزالي» أستاذه «الجويني» في عدم جواز إظهار المعجزة على يد الكاذب، غير أنه جعلها من قبيل الإنشاء وليست من قبيل الأخبار التي يتصور فيها الصدق والكذب. فهو يرى أن المعجزة بمثابة قوله تعالى: صدقت وأنت رسولي، فهو تفويض من الله ـ سبحانه وتعالى ـ ولا يتصور الكذب في التفويض، وإنما يتصور في الأخبار، فيكون هذا تصديقاً، وتفويضاً ضرورياً، ولذلك كما يقول «الغزالي»: لم ينكر أحد صدق الأنبياء من هذه الجهة، بل أنكروا كون ما جاء به الأنبياء خارقاً للعادة، وحملوه على السحر والتلبيس، أو أنكروا وجود رب متكلم آمر ناهٍ مصدق مرسل. فأما من اعترف بجميع ذلك، واعترف بكون المعجزة فعل الله ـ تعالى ـ حصل له العلم الضروري بالتصديق[2].

جـ ـ وذهب فريق آخر من الأشاعرة، إلى أن دلالة المعجزة دلالة عقلية، وهذا الاتجاه يستلزم عقلاً استحالة ظهور المعجزة على يد الكاذب، لأن لها دلالة قطعية على الصدق يمتنع تخلفه فيها، فلا بد لها من وجه دلالة؛ إذ به يتميز الدليل الصحيح على غيره، وإن لم نعلم ذلك الوجه بعينه، فإن دل المعجز المخلوق على يد الكاذب على الصدق، كان الكاذب صادقاً، وهو محال، وإلا انفك المعجز عما يلزمه من دلالته القطعية، وهو ـ أيضاً ـ محال.

وقد نسب هذا الرأي إلى «أبي الحسن الأشعري» وبعض أتباعه، كما جاء في المواقف[3]، والمقاصد.

جاء في المقاصد: ومنا من قال باستحالته عقلاً، فالشيخ لإفضائه إلى التعجيز عن إقامة صدق دعوى الرسالة، والإمام وكثير من المتكلمين، لأن الصدق مدلول بها

---

(1) انظر: الإرشاد ص 394، 395. والعقيدة النظامية، للجويني. ص 68.

(2) الاقتصاد في الاعتقاد، ص 97. مرجع سابق.

(3) انظر: شرح المواقف 8/ 229.

لازم، بمنزلة العلم لإتقان الفعل، فلو ظهرت من الكاذب، لزم كونه صادقاً كاذباً وهو محال[1].

وأما المعتزلة: فيرون أن دلالة المعجزة دلالة وضعية، فظهور المعجزة على يد الرسول عند ادعائه النبوة، بمنزلة أن يكون ـ جل وعز ـ واضعهم على أنه إذا فعل المعجز، فإنما يريد تصديق المدعي.

وعلى هذا الوجه تنزل المعجزات منزلة التصديق بالقول، فوقوع ما سأل عنه مطابقاً لمسألته، بمنزلة المواضعة المتقدمة على التصديق، بل ذلك أقوى في بابه، لأن التصديق بالقول يصح أن يقع فيه المجاز والاستعارة، لأمر راجع إلى ذات الكلام نفسه، ولا يتأتى ذلك في الفعل المخصوص إذا طلبه الرسول من المرسل، لأن طريق المواضعة فيه كطريق الحقيقة.

ومن هنا فإنه لا يجوز ظهوره على يد الكاذب، وإلا كان قبيحاً موهماً للفساد[2].

أما الفلاسفة الإسلاميون: فإنهم يرون أن بعثة الرسل واجبة على الله لحفظ النظام، وصلاح العباد في المعاش والمعاد ـ مع أنهم لا يثبتون له الفعل الاختياري ـ لأن العناية الإلهية بالمخلوقات تقتضي إفاضة ذلك النظام الذي من جملته وجود الشرع والشارع.

فلا بد من وجود إنسان مبعوث من قبل الله، ليسن التشريعات والقوانين المبنية على العدل والإنصاف، لئلا يقع الجور، فيختل النظام، لما جبل عليه كل إنسان من أنه يشتهي ما يحتاج إليه، ويغضب على كل من يزاحمه.

وذلك القانون هو الشرع، ولا بدل له من شارع يقرره على ما ينبغي، متميزاً على الآخرين بخصوصية فيه من قبل خالق الكل. وأن يكون إنساناً يخاطبهم، ويلزمهم المعاملة على وفق ذلك القانون، ويراجعونه في مواضع الاحتياج، ومظان الاشتباه.

---

(1) شرح المقاصد 5/ 18.

(2) المغني للقاضي عبد الجبار 15/ 161 وما بعدها. بتصرف.

فتلك الخصوصية هي البعثة والنبوة. وذلك الإنسان هو النبي، فلا بد له من أمر مختص يدل على أن شريعته من عند ربه، ويقتضي لمن وقف عليه أن يقرّ بنبوته، وينقاد له، وهو المعجزة[1].

وعليه فإن دلالة المعجزة عند الفلاسفة الإسلاميين دلالة عقلية، إذ إنهم يقولون: إنه يلزم من وجود العالم، وجود من يصلحه، ويلزم من وجود هذا المصلح وجود علامات تدل عليه، وهي المعجزة. فقد صار من اللازم أن تكون دلالتها على صدق النبي دلالة عقلية.

والماتريدية ـ أيضاً ـ تتجه هذا الاتجاه، فهي ترى: أن إظهار المعجزة على يد الكاذب سفه لا يليق بالحكيم تعالى.

قال «صاحب التبصرة»: من قال من أصحابنا باستدراك الحكمة والسفه، والحسن والقبيح، بمجرد العقول: أن جهة امتناعه، أنه لو ظهر على يد المتنبئ ـ ولا صدق على دعوى النبي إلا هذا ـ لكان فيه التسوية بين الصادق والكاذب، والحق والباطل، وسد الطريق للوصول إلى الحق أصلاً، وذا خارج عن الحكمة...

لأن المتنبئ ليس في ذاته ما يدل على كذبه، إذ هو من جوهر من هو صادق في الدعوى، لا فرق بينهما من حيث الذات، فلا فرقان بينهما إلا من جهة المعجزة الناقضة للعادة، الموافقة للدعوى[2].

و«الحليمي» ـ رحمه الله ـ يوافق الماتريدية في أنه لا يليق بحكمة الله أن يظهر المعجزة على يد الكاذب، لما يترتب على ذلك من المفاسد والشرور. كما لا يليق بحكمته أن يبعث رسولاً، من غير أن يؤيده بآية تدل على أنه صادق في دعواه.

---

(1) انظر: الشفاء، ابن سينا، الإلهيات (2) ص 441 وما بعدها. بتصرف. راجعه وقدم له: الدكتور إبراهيم مدكور. تحقيق: محمد يوسف موسى ـ سليمان دنيا ـ سعيد زايد. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ 1380هـ 1960م. القاهرة.

(2) تبصرة الأدلة، لأبي المعين النسفي 1/ 471.

يقول «الحليمي»[1]: ثم إن كل رسول أرسله الله إلى قوم، فلم يخله من آية أيده بها، وجعل تلك الآية مخالفة للعادات، ليستدل باقتران تلك الآية بدعواه أنه رسول الله، واستظهاره بها على تصحيح دعواه على صدقه وإحقاقه. فإنه إذا كان لا يتميز عن سائر الناس بأمر يوجب أن ينقض الله ـ تعالى ـ لأجله عادة سوى دعواه أنه رسوله... تعين هذا الوجه للقبول، ولم يكن لتوهم غيره مساغ... فإذا ادعى النبوة، وسأل الله آية، فأسعف في جواب سؤاله بما تعجز الإنس والجن من مثله، أو كانت دعواه مقرونة بمثل هذه المعجزة، وجب أن يعلم أن الله ـ عز وجل ـ لم يخصصه بها إلا ليدل على صدقه هذا. والكذب على الله، والافتراء عليه بدعوى الرسالة من عنده، من أعظم الجنايات، فلا يليق بحكمة الله ـ تعالى ـ أن يظهر على من تعاطى ذلك، واجترأ به عليه، آية ناقضة للعادات، فيفتتن العباد به.. وقد تبرأ الله ـ عز وجل ـ من هذا الصنيع نصاً في كتابه، فقال ـ يعني نبيه ـ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾[2].

فثبت أن الله ـ عز وجل ـ لا يمد الكاذب المفتعل بما يكون سبباً لانحراف الناس عنه.

ويرى «الحليمي» أن الغاية من المعجزة هي إقناع الرسول أولاً، وإقراره بأنه رسول الله حقاً. سواء كانت هذه المعجزة خاصة بالرسول، أم أنها له ولقومه[3].

ويصور ذلك فيقول: وكل آية أتاها الله ـ تعالى ـ رسولاً، فإنه يقرر بها عند الرسول أولاً أنه رسول الله حقاً، ثم عند غيره. وقد يجوز أن يخصه بآية يعلم بها نبوة نفسه اكتساباً لا ضرورة، ويكون متعبداً بالإيمان بنفسه[4].

---

(1) انظر: المنهاج في شعب الإيمان 1/ 258 ـ 260.

(2) الآيات 44 ـ 46 من سورة الحاقة.

(3) يقول القاضي عبد الجبار: إن النبي الأول لابد من أن يعرفه الله الرسالة التي يؤديها، بالخبر ويقترن به المعجز، ليعلم الرسول أنه المخبر له، فيصير خبره تعالى ـ في النبي الأول ـ بمنزلة ادعاء الرسول والرسالة، وما يقترن به من المعجز الدال على صحة الخبر بمنزلة اقتران المعجز بدعوى الرسالة، في أنه يعلم به صحة ذلك. (انظر: المعنى 15/ 151).

(4) المنهاج 1/ 260.

وخلاصة القول: إن دلالة المعجزة ليست دلالة عادية، ولا وضعية بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة، وإنما هي دلالة عقلية توجب استلزام الدليل للمدلول. وهذا يتطلب عدم النظر إلى المعجزة أمراً خارقاً للعادة فقط، ولكن على أساس أنها خارق له مقومات، وشروط لابد منها في الدلالة على تلك الحقيقة الخاصة بالمعجزة.

وكما أن الفعل دال على وجود فاعله دلالة عقلية لا تتخلف بحيث يستحيل وجودها بدون هذه الدلالة ـ كما يفترض من يجوز إظهارها على يد الكاذبِ ـ، لأنها لم تظهر على أيديهم إلا باعتبار أنهم رسل صادقون، وإلا لما أيدهم الله في القيام بأمر رسالتهم، ونصرهم على أعدائهم، ومد يد العون لهم ولأتباعهم في أحلك الشدائد، كما حدث «لموسى» وقومه، عندما أصبح البحر أمامهم والعدو من خلفهم ـ بانفلاق البحر لهم، ونجاتهم من كيد «فرعون» وجنده.

إن المعجزات في حقيقتها براهين الأنبياء وأدلتهم على صدقهم، ومن هنا تأتي عقلية هذه الدلالة. فالدليل لا يكون بهذه المثابة، إلا إذا كان مستلزماً للمدلول مختصاً به[1].

ثم إن دلالة المعجزة على صدق الرسول ثابتة لأهل زمانه بالمشاهدة ولمن بعدهم بالخبر المتواتر الذي يوجب العلم الضروري، كما أثبت ذلك بالبلدان النائية والأمم الخالية. ولا مجال للتهمة فيه، لا بالفسق، ولا بالانتفاع، لامتناع اجتماع الناس الذين لا يتصور تواطؤهم على الكذب، والحال أنهم مختلفون في الأهواء والآراء والملل والنحل... ما يجعل المخبر عنه كالمنظور إليه للسامع[2].

---

(1) انظر: الرسالة الإلهية «المعجزة»، عثمان عبد المنعم عيش. ص 153 رسالة دكتوراه، بمكتبة أصول الدين. بالقاهرة رقم 192 ـ 194.

(2) تبصرة الأدلة، 1/ 475 ـ 476. مرجع سابق.

رابعاً: أقسام المعجزة:

تنقسم المعجزة أولاً إلى قسمين: قسم غير معتاد، والآخر تعجيز عن الفعل المعتاد، كمنع «زكرياء» ـ عليه السلام ـ عن الكلام للدلالة على صحة ما بشر به، وهو نقض للعادة، لأن المنع عن المعتاد نقض للعادة، وخروج عنها. ثم إن غير المعتاد ينقسم إلى قسمين ـ أيضاً ـ: حسي وعقلي. ومعجزات الأنبياء السابقين جميعاً من قبيل المعجز الحسي، وذلك لأن معجز كل رسول موافق للأغلب من أحوال عصره، والشائع المنتشر بين قومه.

فقد بعث «موسى» ـ عليه السلام ـ في قوم قطعوا شوطاً في مجال السحر والشعوذة، وأصبح عندهم أناس محترفون في هذا المجال، ومن ثم كانت معجزته في عصاه التي انقلبت حية تلتهم الحبال والعصيَّ، التي أوهم السحرة الناس أنها حيات تسعى وتتحرك، الأمر الذي جعلهم يعترفون بأن حركة عصى «موسى» ليست من جنس حركة عصيهم، فآمنوا بصدق دعوة «موسى» رغم تهديد «فرعون» ووعيده لهم بالقتل والصلب.

أما «عيسى» ـ عليه السلام ـ فقد جاء في عصر أصبح فيه الطب، وصناعة العقاقير الطبية بضاعة رائجة، ولذلك خص «عيسى» بالإبراء من العلل التي عجز عن إبرائها الأطباء المتخصصون، حتى يكون فعله ذلك خارقاً للعادة. وقد كان العمى، والبرص من الأمراض التي وقف الطب عاجزاً عن علاجها حينئذٍ، فجعل الله آية «عيسى» ـ عليه السلام ـ شفاء مثل هذه الأمراض المعضلة بمجرد الدعاء للمصاب.

أضف إلى ذلك أن المعجزة لابد أن تناسب مستوى فهم وعقول المرسل إليهم، وقد كان يغلب على بني إسرائيل الغباء والبلادة، والركون إلى الأشياء المحسوسة من غير تفكير. وقد حكى القرآن لنا قصة نزوعهم إلى عبادة الأصنام، قبل أن تجف

أقدامهم إثر عبورهم البحر، يقول الله ـ تعالى ـ: ﴿ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[1]. فبعد أن أنقذهم الله من مملكة فرعون، واستعباده لهم، نكصوا، وطلبوا من «موسى» أن يعين لهم تماثيل وصوراً يتقربون بعبادتها إلى الله تعالى. لذلك تعجب «موسى» ـ عليه السلام ـ من قولهم على أثر ما رأوا من الآيات العظيمة، والمعجزات الباهرة، ووصفهم بالجهل المطلق، وأكده «بإن» لأنه لاجهل أعظم من هذه المقالة، ولا أشنع[2].

وقد أكدوا هذا الجهل بعبادتهم للعجل بعد ذلك، مما يدل على أنهم مجبولون على الارتباط بالمحسوسات، ولم يصلوا بعد إلى استخدام العقل، والتفكير الناضج. ولهذا خصوا بالمعجزات المادية، التي تدرك ببداهة الحواس.

تحدث «الحليمي» عن معجزات الأنبياء السابقين على نبينا «محمد» ـ صلى الله عليه وسلم ـ مبتدئاً بـ «إبراهيم» ـ عليه السلام ـ مدعياً أن من سبقه من الأنبياء لم يأت نص بتحديد ما هي معجزاتهم؟ وكيف كانت؟ وإن كنا نعلم ـ في الجملة ـ أنهم لم يخلوا من الحجة التي تلزم أقوامهم تصديقهم فيما ادعوه. يقول «الحليمي»: ومعجزات الرسل ـ صلوات الله عليهم ـ كانت أصنافاً كثيرة، ولم يبلغنا عن الذين سبقوا «إبراهيم» أن معجزاتهم ما كانت، وكيف كانت؟[3].

وفاته أن القرآن قد تحدث عن معجزة «صالح» ولا شك أنه كان قبل «إبراهيم» وقد سأله قومه آية تدل على أنه صادق في دعوته: قال تعالى: ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٥٣﴾ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١٥٤﴾ قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴾[4].

---

(1) الآية 138 من سورة الأعراف.

(2) انظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، 5/ 158. مرجع سابق.

(3) المنهاج في شعب الإيمان 1/ 260.

(4) الآيات 153 ـ 155 من سورة الشعراء.

نعم لم يبين القرآن كيفية إعجاز هذه الناقة، ولكنه دل على أن آية الله في الناقة: أن لا يتعرض لها أحد من القوم بسوء في نفسها، ولا في أكلها، ولا في شربها، ولم يذكر تفصيلاً عن الناقة أكثر من أنها بينة من ربهم، وأنها ناقة الله أضيفت إليه تشريفاً، وفيها آية، ومن هذه الآية نستلهم أنها كانت ناقة غير عادية، أو أنها أخرجت لهم إخراجاً غير عادي، مما يجعلها آية على صدق نبوته[1].

وبين «الحليمي» أن «إبراهيم» بعث في قوم يغلب عليهم الإلحاد والتعطيل، فكانت حجته على قومه النظر الثاقب، وهو استدلاله بتعاقب الأحوال على الكواكب، فدل ذلك على أنها محدثة، فلا بد أن يكون لها محدثاً خارجاً عن المحسوسات. وكذلك قوله «للنمرود» عندما حاج «إبراهيم» مدعياً القدرة على ما كان يضيفه «إبراهيم» إلى الله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾[2]. وكلا هاتين الحجتين يعتبرهما «الحليمي» من قبيل الاستدلال على وجود الصانع.

أما إثبات النبوة والرسالة، فينبغي أن تكون أمراً آخر. وكذلك الحال في عدم إحراق النار لـ«إبراهيم» فإنها وإن كانت تدل على إثبات النبوة، باعتبارها أمراً غير عادي، إلا أنها ليست آيته التي تدل على صدقه في أنه رسول الله إليهم، لفقد شرط التحدي. فإن القوم كانوا يقصدون اختباره لينظروا هل له إله يدفع عنه أولا[3]؟

وهذا الاتجاه عند «الحليمي» له ما يبرره، فأكثر القوم من الملاحدة والمعطلة، فإثبات الصانع مقدم على إثبات النبوة، فالأصل مقدم على الفرع. بالإضافة إلى أن شروط المعجزة لا تنطبق على مثل هذه الواقعة.

ثم ينتقل «الحليمي» إلى الحديث عن معجزات «موسى» و«يوشع» و«داود» و«عيسى» ـ عليهم السلام ـ: فيقسم الآيات التسع التي أيد الله بها «موسى»:

---

(1) في ظلال القرآن، لسيد قطب، 3/ 1313. مرجع سابق.

(2) الآية 258 من سورة البقرة.

(3) انظر: المنهاج في شعب الإيمان 1/ 261.

العصا، واليد، والدم، والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والطمس، والبحر إلى قسمين: فأما العصا، فكانت حجته على الملحدين والسحرة جميعاً، وذلك لأنها لم تكن من جنس ما نبغ فيه القوم، وإنما كانت حركتها عن حياة حقيقية، فكانت دلالة على إثبات الصانع، ونبوة «موسى» ـ عليه السلام ـ.

وأما الآيات الأخرى، فكانت دلالة على فرعون وقومه القائلين بالدهر، فأظهر الله بها صحة ما أخبرهم به «موسى»: من أن له ولهم رباً، وخالقاً. إذ كانت كلها متجاوزة حد القوة البشرية. وثبت بإمداد الله ـ تعالى ـ إياه بها حال حاجته إلى تصحيح دعوته أنه نبي ورسول، كما يقول «الحليمي»[1].

وتحدث عن آية «يوشع» كما وردت بها الأخبار: من أن الشمس قد حبست له، لما دعا الله ـ تعالى ـ خوفاً من غروبها عشية الجمعة، قبل فتحه «أريحا» فيحرم عليه القتال يوم السبت.

أما الآيات التي خص بها «داود» فهي: إلانة الحديد، وتسخير الجبال، والطير، فكانت تسبح معه بالعشي والإشراق.

وأما معجزات «عيسى» ـ عليه السلام ـ فهي إحياء الموتى، وإبراءُ الأكمه والأبرص، وجعله من الطين كهيئة الطير فينفخ فيه فيكون طائراً بإذن الله. وكان الطب عاماً غالباً في زمانه ووقته، فأظهر الله ـ تعالى ـ بما أجراه على يده من زوال الداء العظيم دفعة واحدة بدعائه، وحدوث جارحة لم تكن أصلاً، ورجوع الحياة إلى البدن الميت، وعجز الحذاق من الأطباء عما هو أقل من ذلك بدرجات كثيرة، أن التعويل على الطبائع، وإمكان ما خرج منها باطل، وأن للعالم خالقاً ومدبراً لا يتعذر عليه إحياء ميت، ولا إبداع جارحة، ولا إزالة عاهة، فدل بإظهار ذلك له ولأجله وبدعائه، وعلى يده، وحال حاجته إلى ما يدل على صدقه على أنه محق فيما يدعيه من رسالته[2].

---

(1) المنهاج 1/ 262.

(2) المرجع السابق 1/ 262 ـ 263.

وجاء «محمد» ـ صلى الله عليه وسلم ـ بدعوته، وهي امتداد لدعوة من سبقه من الأنبياء والمرسلين، وأظهر الله على يديه الآيات الدالة على صدقه، غير أن هذه الآيات، وإن كانت في جملتها لا تخرج عن آيات من سبقه من الرسل، فقد أيده الله بالمعجزات الحسية، التي يظهرها الله ـ تعالى ـ للأعين، من العجائب المباينة لمجرى النواميس الطبيعية. وقد ذكر بعض أهل العلم ـ كما يقول «الحليمي»[1] أن أعلام نبوته بلغت ألفاً، ذكرها نقلة الحديث، وخلدوها في كتبهم، وإن كان نقل بعضها عن طريق الآحاد، وذلك لا يوجب العلم بأن كل فرد منها حق لا محالة، إلا أن ترادفها من أناس لا يتصور تواطؤهم على الكذب، يعد دليلاً قاطعاً على ظهور تلك الآيات الناقضة للعادة على يديه ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ولما كانت رسالة «محمد بن عبدالله» ـ صلى الله عليه وسلم ـ خاتمة الرسالات، وهي عامة للإنس والجن، وباقية ببقاء المكلفين بها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، خص بمعجزة عقلية باقية ببقاء رسالته، متجددة بتجدد الزمان، تلكم المعجزة هي القرآن الكريم، الذي لا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه.

فقد تحدى العرب في أخص خصائصهم، وهي الفصاحة والبيان. فقد كان العرب في عصر البعثة، أصح الناس أفهاماً، وأحدهم أذهاناً، لا يجاريهم في إتقان لغتهم، وفهم أسرارها من سبقهم، ولا من لحقهم، فخصوا بمعجزة القرآن، لتكون كل أمة مخصوصة بما يوافق فهمها، ويناسب طبعها، فصارت معجزات الأنبياء ـ وإن

---

(1) انظر: المنهاج في شعب الإيمان 1/ 263. جاء في كتاب «المنخول من تعليقات الأصول». للغزالي: فإن قيل انشقاق القمر لم يتواتر، قلنا: أنكره الحليمي لذلك، والواقع أن الحليمي لم ينكر ذلك بل ذكره صراحة، وعده من أعلام نبوته ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: ومنها: أن أهل مكة لما سألوا النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ آية فانشق القمر، فرأوه فلقتين، والجبل بينهما... (انظر: المنهاج في شعب الإيمان 2/ 90). وانظر: كتاب «المنخول من تعليقات الأصول» تحقيق: محمد حسن هيتو ص 248. ليس للكتاب معلومات عن الطبع.

اختلفت موضوعاتها ـ متشاكلة المعاني، واضحة في الدلالة على عجز المخلوقين جميعاً عن معارضتها.

ومعلوم أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد تحدى العرب جميعاً بالقرآن، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾[1]. ثم تحداهم بعشر سور من مثله، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[2]. ثم تحداهم بسورة واحدة، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[3]. وقد بلغ التحدي أقصاه بقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[4].

وقد ظل الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ قرابة ثلاث وعشرين سنة، يحتج عليهم بالقرآن، ويدعوهم صباحاً ومساءً إلى المعارضة، ولكنهم عجزوا مع حرصهم على معارضته، ولا يظن بالعرب ـ وهم أصحاب أنفة وإباء ـ أنهم امتنعوا عن المعارضة مع القدرة عليها، وتركوا ذلك اختياراً، وكيف يظن ذلك، وهم قد بذلوا أموالهم، وخاطروا بمهجهم، وركبوا المشاق، وتحملوا المتاعب الشديدة؟

فإذن لا يشك عاقل أنهم امتنعوا عن ذلك عجزاً واضطراراً.

ويدلل «الحليمي» على هذا الموضوع بقوله: إن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لهم: ائتوا بسورة من مثله إن كنتم صادقين، فطالت المهلة والنظرة لهم في ذلك، وتواترت الوقائع والحروب بينه وبينهم فقتل صناديدهم، وسبيت ذراريهم ونساؤهم، وانتهبت أموالهم، ولم يتعرض أحد لمعارضته، فلو قدروا عليها لافتدوا

---

(1) الآية 34 من سورة الطور.

(2) الآية 13 من سورة هود.

(3) الآية 23 من سورة البقرة.

(4) الآية 88 من سورة الإسراء.

بها أنفسهم وأموالهم . . . ولكان الأمر في ذلك قريباً سهلاً عليهم، إذ كانوا أهل لسان وفصاحة وشعر وخطابة، فلما لم يأتوا بذلك، ولا ادعوه صح أنهم كانوا عاجزين عنه، وفي ظهور عجزهم بيان أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ في العجز مثلهم، إذ كان بشراً مثلهم، لسانه لسانهم، وعادته عادتهم، وطباعه طباعهم، وزمانه زمانهم، وإذا كان كذلك وقد جاء بالقرآن، فوجب القطع بأنه من عند الله لا من عنده[1].

وقبل أن أختم هذا الفصل، أود أن أشير إلى نقطة أثارها «ابن رشد» في «مناهج الأدلة»[2] وهي تقسيمه المعجز إلى: براني ومناسب.

وبعبارة أوضح، ينقسم المعجز إلى حسي وعقلي، ويقصد بالعقلي هو ما اشتمل عليه المعجز من تشريعات وأحكام، لضبط المجتمع، ورسم سلوكه، وعلاقاته الاجتماعية وهذا هو المعجز الحقيقي ـ في رأي ابن رشد ـ لأنه مشترك بين الجمهور والعلماء، بخلاف المعجز الحسي، فإنه لا يدل على صدق النبي إلا للجمهور.

وهذا الكلام يحتاج ـ في نظري ـ إلى شيء من التوضيح والتوجيه، حتى يتناسب مع واقع الرسالات والرسل:

ذلك لأنه ليس كل نبي صاحب تشريع، ثم إن هذا التشريع لا يأتي دفعة واحدة. وقليل من خواص الناس من تكون له القدرة على الفهم والمقارنة، وسعة المعرفة بالضرورات الاجتماعية، وما تتطلبه من تشريعات، حتى يستطيع الحكم: بأن ما أتى به النبي من تشريع، إنما هو من عند خالق الناس، لمطابقته الحق في ذاته، وليس من عمل الإنسان.

ولكن ليس معنى هذا أن الاستدلال بمثل هذه القضايا غير صحيح، ولكنها تأتي متأخرة عن تلك المعجزات الحسية، التي لابد وأن تحمل دليل صدقه عند مبدأ دعوته للرسالة.

---

(1) المنهاج 1/ 264.

(2) انظر: مناهج الأدلة في عقائد الملة، لابن رشد. ص 223.

ويشبه أن تكون دليلاً للأجيال المتأخرة التي لم تعاصر الداعي، ولم تتلق الدعوة حين ظهورها.

ولعل هذا هو السر في أن القرآن هو المعجزة الخالدة في الدعوة الإسلامية، على اعتبار أنها خاتمة الدعوات. فهو معجز في كل وقت ولكل جيل بما اشتمل عليه من الأحكام في العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق، وشتى المعارف والعلوم.

ثم إن المعجزة الحسية لا تهدف إلى لفت النظر إلى الجانب الحسي فحسب، ولكنها - أيضاً - تنبيه للعقل البشري كي يفيق من غفلته، وينطلق من تلك الظواهر الحسية، ليصل إلى موجد لتلك الظواهر وهو الله - سبحانه وتعالى -.

وقد نبه «الحليمي» - رحمه الله - إلى هذا الجانب، حيث بين أن معجزات الأنبياء السابقين لم تكن قاصرة على تأييد دعوى النبوة، ولكنها تدل دلالة واضحة أيضاً - على وجود إله لهذا الكون.

ولعل معجزات «موسى» - عليه السلام - خير دليل على ذلك، فهو يقسم تلك المعجزات إلى أقسام - بحسب الدلالة -: فالعصا كانت حجة على الملحدين، باعتبار أن حركتها كانت حركة حقيقية، فلم تكن تخيلاً ولا وهماً، ومن ثم خرجت عن مقدور البشر، لأنها حركة لشيء غير متحرك في الأصل، فهي تدل دلالة قاطعة على وجود صانع لهذا الكون لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، إلى جانب إثباتها نبوة «موسى» إلى آخر ما ذكره «الحليمي»[1].

---

(1) انظر: صفحة 247 وما بعدها من هذه الرسالة.

نتائج هذا الفصل

1 ـ يرى «الحليمي» أن الله لا يظهر المعجزة على يد الكاذب، كما لا يخلو مدعي النبوة من آية تدل على صدق دعوته.

وهو اتجاه ينبع من أن الحسن والقبح عقليان، و«الحليمي» ممن يميلون إلى هذا الاتجاه، فهو يرى أن العقل يدرك قبح الكفر، وحسن الإيمان، إلا أنه لا يصل إلى معرفة ما يترتب عليهما من نتائج، وهذا يؤدي إلى أن دلالة المعجزة على صدق النبي دلالة عقلية.

2 ـ يقرر «الحليمي» أن المعجزة تدل أصالة على وجود الله ـ تعالى ـ، ثم إذا اقترنت بالتحدي دلت على صدق النبوة والرسالة، على اعتبار أنها علامة على تصديق الله لنبيه.

وقد تقدم لنا ـ عند الحديث على إثبات وجود الله ـ أن «الحليمي» ينظر إلى المعجزة، باعتبار أنها فعل إلهي لا تصل إليه قدرة البشر، ومن هنا يمكن القول: إن «الحليمي» لا يجَوِّز ظهور المعجزة على يد مدعي الألوهية ـ كما قال بذلك بعض المتكلمين ـ على اعتبار أن الأدلة العقلية قاطعة بوحدانية الإله، وأن دلالتها على الصدق دلالة قطعية.

3 ـ لم يتحدث «الحليمي» عن موضوع «الكرامة» وهي من الموضوعات التي انقسمت حولها الآراء، فقد نفتها المعتزلة، إلا «أبا الحسين البصري». وذهب «أبو إسحاق الإسفراييني» ـ من الأشاعرة ـ إلى إنكار جواز وقوع الكرامات.

وقد نسب صاحب «المواقف»[1]. هذا القول إلى «الحليمي» أيضاً، ولكن الواقع أن «الحليمي» لم يتطرق إلى هذا الموضوع في كتاب «المنهاج» اللهم إلا أن يكون له كتاب آخر ـ لم أطلع عليه.

---

(1) شرح المواقف 80/ 288.

obeikandl.com